الأمن المائي العربي – مدخلات الأزمة والمشاهد المحتملة

أ.م.د خالد حمزة جريمط المعيني
كلية الرشيد الجامعة/ قسم القانون

https://doi.org/10.61353/ma.0060159

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٢/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٤/١٠ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي ، وانعكاسات هذا الملف الشائك على نمط علاقات التعاون أو الصراع في علاقات الدول العربية مع دول الجوار الجغرافي، التي تحاول من خلال سياستها المائية أن تحول هذا الملف المعقد من ملف فني - قانوني ، إلى توظيفه كأداة ضغط سياسي – اقتصادي ، حيث من المتوقع أن يتصدر ملف الأمن المائي أولويات الأمن القومي لكثير من الدول التي تشكل أنهارها الشريان الحيوي لديمومة التنمية في مجتمعاتها .

This study aims to reveal the most important challenges facing Arab water security, and the repercussions of this profile on the pattern of cooperation or conflict relations in Arab countries with neighboring countries, which are trying to find a legal file, employing it as a tool of political-economic pressure, where work begins in national security.

الكلمات المفتاحية: الامن المائي ، الازمة، التعاون، الصراع، الدول العربية.

المقدمة

تتميز طبيعة أزمة المياه في الشرق الأوسط بأنها ذات طبيعة مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والقانونية مع الأبعاد الفنية والاقتصادية، كما ساهم التأجيل والمماطلة في وضع الحلول الدائمية بقصد كسب الوقت لتحسين شروط التفاوض إلى تفاقم الأزمة ومضاعفة التوتر في العلاقات بين الدول المتشاطئة.

كما ساعدت عوامل التنافس الإقليمي والدولي وسياسات الاستقطاب والمحاور في الشرق الأوسط في تعميق وزيادة فرص الصراع في هذا الملف الحساس الذي يتوقع انفجاره إلى جانب بقية الملفات الحساسة والمشتعلة أصلا في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني ومنذ عقود من دوامة العنف وعدم الاستقرار.

تنبع أهمية هذه الدراسة من افتقار مراكز صنع القرار السياسية والاكاديمية المتخصصة لدراسات ورؤى متكاملة بين الجانبين الفني والاقتصادي من جهة، والجانب السياسي والقانوني من جهة أخرى.

ولعل أحد أهم الآليات المتوقعة في إدارة الصراعات الدولية المقبلة سيكون سلاح المياه حيث تعاني منطقة الشرق الأوسط من ارتفاع مناسيب الجفاف والتصحر مقارنة بتزايد عدد السكان، مما يضع الأمن الغذائي المعتمد على الموارد المائية الشحيحة على حافة الخطر.

وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن نمطاً جديداً من الصراعات يُتوقع اندلاعه بين الدول العربية ودول مجاورة غير عربية تحاول الاستئثار بأنهار دولية، وحرمان دول المصب من استحقاقاتها من المياه.

هذه الحقيقة ربما هي التي دعت خبراء الدول العربية إلى الإعلان في نيسان ١٩٨٩ في الأردن بأن (أمن المياه في الوطن العربي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري) يمكن القول مما تقدم إن أزمة المياه ـ واحتمالاتها المفتوحة على خطوط تماس المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي ـ قد تكون في المستقبل القريب ملفاً صراعياً جديداً، ومسرحاً لتوترات وأزمات قد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه.

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية هذا البحث من خلال دراسة وتحليل أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي في أحواض دجلة والفرات وفلسطين وحوض النيل ، لاسيما الدور السياسي والاقتصادي الذي يلعبه ملف المياه حاليا بوصفه أداةً للضغط وأثر ذلك على نمط العلاقات الداخلية والخارجية في ظل المشاريع المائية الاستراتيجية التي تقوم بها دول المنبع المجاورة على حساب مصالح دول المصب العربية .

إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة في استحواذ دول المنبع المجاورة للوطن العربي (تركيا ، إسرائيل ، أثيوبيا) على أكبر قدر ممكن من المياه ، وممارستها سياسات مائية متعسفة بحق دول المصب العربية ، كونها تعد هذه الأنهار الدولية ، أنهاراً وطنية بخلاف قواعد القانون الدولي المائي التي تقوم على مبدأ العدل والإنصاف في توزيع الموارد المائية . ولقد نشأت عدة تساؤلات مما تقدم :

١ – ما طبيعة المخاطر التي تهدد الأمن المائي العربي

٢ – هل ستحول (الاعتمادية التبادلية) وتشابك المصالح الاقتصادية بين دول المنبع ودول المصب ، ملف المياه من ملف صراعي إلى تعاوني تشاركي .

٣ – كيف سيكون مستقبل العلاقات العربية مع دول المصب المجاورة في ظل استمرار الأزمة والشكوك المتبادلة .

منهجية الدراسة :

في الدراسات الإنسانية لابد من تحديد الأدوات المنهجية كمقتربات علمية لتوخي الدقة، والتوصل إلى نتائج واضحة ومنطقية ، لذا تم التقيد في هذا البحث بعدة مناهج مختلطة بغية الاستفادة القصوى للوصول إلى النتائج :

١ – المنهج التحليلي النظمي : وذلك من خلال وصف الظاهرة وصولاً إلى أسبابها ودوافعها وتحليل العوامل التي تتحكم بها ، حيث يساعد هذا المنهج في استيعاب أكبر عدد من المتغيرات في آن واحد .

٢ – المنهج القانوني : وذلك ليتسنى الوقوف على القواعد العامة التي يقرها القانون الدولي العام ، والقانون الدولي المائي بشكل خاص في تنظيم حقوق وواجبات الدول المتشاطئة، وكذلك حسم تعريف قانوني للأنهار الدولية مقارنة بالأنهار الوطنية .

٤ – المنهج المستقبلي : يتيح هذا المنهج ، استشراف المشاهد المستقبلية المحتملة لنمط العلاقات الحالية باتجاه التعاون أو الصراع .

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم هيكلية هذه الدراسة إلى عدة مباحث ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، غطى المبحث الأول ، الإطار النظري لمفهوم الأمن المائي وقواعد القانون الدولي المائي .

و شرح المبحث الثاني طبيعة وبؤر أزمات المياه في حوض دجلة والفرات وحوض فلسطين والأردن وحوض النيل .

وتناول المبحث الثالث ، مخاطر مشاريع دول الجوار العربي (تركيا ، إسرائيل ، أثيوبيا) على الأمن المائي العربي .

في حين استشرف المبحث الرابع مشاهد الصراع والتعاون المحتملة على ضوء المعطيات والحقائق التي تمت دراستها وتحليلها في المباحث السابقة .

المبحث الأول: مدخل نظري

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

تطور مفهوم الأمن القومي للدول، بعد أن كان مقتصراً على الشق الأمني والعسكري للدول، و اتسع بسبب تعدد وتعقد وظائف الدولة وتداخل مصالحها خارجياً مع الدول الأخرى وتشابكها، ليتخذ أبعاداً وتحديات مركبة أخرى غير معهودة سابقاً داخلياً وخارجياً.

يتوسع مفهوم الأمن القومي ليشمل مجموعة الاستراتيجيات التي تنعكس على هيئة سياسات وإجراءات تتخذها الدولة داخليا وخارجيا القصد منها توظيف عناصر القدرة الملموسة وغير الملموسة المتاحة وتكاملها بما يضمن حماية أمن الفرد والدولة وديمومة استقرارهما وتطورهما

اتسع مفهوم الأمن القومي بحيث يتيح له التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية، ليشمل مجموعة السياسات التي تتخذها الدولة داخليا وخارجيا، القصد منها توظيف عناصر القدرة الملموسة وغير الملموسة المتاحة وتكاملها، ويمكن التعبير عنه بأنه: "هو استراتيجية

يتبعها النظام السياسي والاجتماعي، وصولاً إلى تطبيق استراتيجيات فرعية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية، بهدف تحقيق أقصى معدلات من التنمية والحماية والأمن للمجتمع والدولة. (١)

بسبب خطورته شكل مفهوم الأمن المائي وتنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيات الدول الأمنية، وتدريجيا بدأ موضوع (الأمن المائي) يحتل رأس قائمة الأولويات لدى كثير من الدول التي تعاني من مشاكل وندرة الموارد المائية التقليدية، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية بديلة. خصوصاً أن معظم منابع الأنهار عابرة للحدود وتتشارك بها أكثر من دولة مما لا يعطيها صفة المورد الآمن. (٢)

والأمن المائي هو: وضعية مستقرة لموارد المياه المتاحة، ويتحقق هذا الوضع عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها، أي أن درجة الأمن المائي لدولة ما تتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم "الامن المائي" باعتباره مفهوماً نسبياً يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقة بين عرض المياه والطلب عليها.

كذلك يمكن أن نعرف الأمن المائي كونه (ضمان توفير الموارد المائية اللازمة للاستخدامات الرئيسية سواء أكانت زراعية أم صناعية أم منزلية أم غيرها، وبما يتناسب مع حجم الاستخدامات الحالية والمستقبلية بشكل مستديم). (٣)

إن ما يتركه العجز في كمية المياه الواردة التي تعتمد عليها الزراعة وإنتاج الغذاء والاستهلاك الشخصي والصناعي والخدمات والطاقة، سوف يترك تأثيره على استقرار المجتمع بسبب نشر المجاعة والشحة وسوء التغذية وقلة الخدمات وحدوث الجرائم، وما يشيعه من أجواء الاضطراب والقلق النفسي وعدم الاستقرار، ناهيك عن توجه الدولة، لغرض حل المشكلات تلك إلى طلب المساعدات والقروض من الدول الأخرى، وما يتبع ذلك من تأثير على استقلال وسيادة الدولة.

وينطلق فهم وتحليل مفهوم "الامن المائي" لأية دولة من خلال تحليل منظومة "الميزان المائي"، ويقصد بالميزان المائي عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد

المائية التقليدية وغير التقليدية (المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها. (٤)

ويقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة، وتتألف الموارد المائية التقليدية من الأمطار والمصادر السطحية التي تشمل، الأنهار، والينابيع، والسيول، والوديان، والفيضانات، ثم هناك مصادر المياه الجوفية سواء المتجددة، أم غير المتجددة.

إن موضوع التغيرات المناخية بكل أبعادها العالمية والاقليمية من المواضيع المهمة والخطيرة للغاية لأبعادها الكثيرة، يمكن أن تفاقم بشكل خطير مشكلة تأمين الامدادات الكافية من المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية، وإشباع الحاجات المتزايدة بسرعة في جميع هذه القطاعات، إن جمهور علماء المناخ يتوجسون من زيادة متوقعة في معدلات درجات الحرارة في العالم نتيجة لتعاظم تركيز الغازات الحابسة للحرارة في الهواء الجوي (ثاني أوكسيد الكربون، الميثان، الاوزون، اكسيد النتروز، وملوثات أخرى)، ومن ضمن النتائج المتوقعة لتلك الظاهرة في منتصف القرن الحالي حدوث تذبذب في هطول الامطار، كما انه من الثابت ان التغيرات المناخية قد تحدث التمدد في كتل المياه في المحيطات والبحار فيرفع مستوى سطح البحر، وهذا أمر يهدد المناطق الساحلية المنخفضة مما يترك تأثيره على جوانب مختلفة، السياسية ، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والهندسية، والبيولوجية.

وفي دراسة قام بها عالم البيئة "فرانسيس زيوس" (Francis Zwiers) ومجموعته من العلماء في البحث في جامعة تورنتو الكندية، وجدوا أن الاحتباس الحراري أثر بصورة واضحة في زيادة هطول الأمطار في المنطقة الشمالية من نصف الكرة الشمالي، أما المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية فقد حدث العكس، ومن المناطق التي ستقل فيها الأمطار وهي من خط الاستواء الى خط عرض(٣٠) وتشمل بلدان الشرق الأوسط والجزيرة العربية والنصف الجنوبي من باكستان والهند وإيران وكلاً من الهند الصينية، ومعظم أفريقيا. ومن التأثيرات الخطرة المحتملة للتغيرات المناخية، تغير أنماط الأمطار الصيفية، فقد أوضح العالم "بيتر جليك" (P.H.Gleick) ان زيادة قدرها درجتان مئويتان في درجة الحرارة قد

تنقص ٢٢% من مياه الامطار الصيفية، وان زيادة قدرها اربع درجات – في حدود النسب المُتنبأ بها – يمكن أن يقلل ٦٢% من مياه الامطار الصيفية. (٥)

مما تقدم فإنه من المتوقع أن تقود مشاكل توزيع المياه الى مزيد من التوترات والنزاعات وقد تصل الى نمط جديد من الحروب يسمى (حروب المياه) لما لهذه المادة من صلة مباشرة في ديمومة حياة الشعوب، في ظل غياب وإضطراب إتفاقيات تنظم عملية إدارة هذه الموارد بما يلبي متطلبات مصالح كافة الأطراف

إن احتمالات تفاقم التأزم والنزاعات والصراعات ستكون هي السمة الغالبة في طبيعة العلاقات الدولية القادمة المتعلقة بمصادر المياه ومجاريها لاسيما بعد أن تضاعفت حدة وخطورة المياه بعد أن استخدمت لتوليد الطاقة وزاد من حدة التوترات والنزاعات تناقص الكميات المتاحة للاستخدامات البشرية بسبب الاستهلاك غير الرشيد للمياه، وكذلك بسبب عوامل التعرية والتزايد الكبير في تعداد السكان وخطط التنمية والتقدم الصناعي والتكنولوجي.

تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى إن أعداد السكان في العالم قد تضاعف الى ثلاثة أضعاف في مختلف أنحاء العالم مما زاد من حدة الطلب على استهلاك المياه لاسيما في البلدان التي تشكل الزراعة عصب رئيسي في حياتها. (٦)

لعل واحدة من أهم أهداف هذه الدراسة إبراز أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، وبالأخص الدور السياسي للمياه كأداة للضغط والتأثير، لاسيما وإن منابع الأنهار العربية تقع خارج حدود الوطن العربي مما يضع الكثير من التحديات الاقتصادية وعلى نحو خطير أمام الأمن القومي العربي، وما يتطلبه ذلك من الاستعداد لمواجهة مستقبل هذه التحديات الأمنية.

ومن الجدير بالذكر أشار إليه السيد بطرس غالي الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن (الحرب القادمة في الشرق الأدنى سوف لا تكون حربًا سياسية بل ستكون على المياه).

المطلب الثاني: القانون الدولي للمياه

حددت محكمة العدل الدولية في المادة (٣٨) من نظامها الأساسي مصادر القانون الدولي للأنهار الدولية، مصادر أساسية متمثلة بالمعاهدات والعرف الدولي ومبادئ القانون الدولي العام، ومصادر مساعدة وثانوية كأحكام المحاكم وآراء الفقهاء .

يدور الجوهر القانوني الذي يعتمد عليه القانون الدولي أو العرف الدولي وجميع الاتفاقيات التي انبثقت عنها، التي سعت إلى ضمان حقوق الدول المتشاطئة وتطبيق مبدأ العدالة والإنصاف في الاستفادة من مياه النهر الدولي وعلى أساس حاجة كل دولة، واعتماد مبدأ عدم التعسف في استخدام هذا الحق .

لم يظهر الفارق بين النهر الوطني (الذي يقع في إقليم دولة واحدة) والنهر الدولي (الذي يمر في عدة أقاليم) إلا في العصر الحديث.

غالبا ما تطلق تسمية الأنهار الدولية في الفقه الدولي على مجاري المياه الصالحة للملاحة بشكل طبيعي سواء الأنهار المتاخمة بين دولتين أو تلك المتتابعة في عدة دول، عليه فإن الأنهار التي ينطبق عليها هذا التعريف يجب أن تخضع لنظام قانوني خاص (التدويل) لأن هذه المجاري وإن كانت جزءاً من أقاليم الدولة فهي وسيلة من وسائل الحياة التي تشترك فيها عدة دول، لذا فقد عرفته محكمة العدل الدولية بأنه (النهر الصالح للملاحة بوصفه نهراً ينفذ إلى البحر لدول عدة)، وهكذا تكونت القاعدة الفقهية التي تنطوي على شرط (صلاحية النهر للملاحة لكي يصبح دولياً) فقد جاءت في الوثيقة النهائية (في مؤتمر فينا ١٨١٥) والذي تم فيه تحديد النهر الدولي بأنه (ذلك النهر الصالح للملاحة والذي يجتاز دولاً عدة) . [٧]

وعندما أخذت استخدامات الانهار الدولية بالتطور، وتعدد أوجه استخداماتها، بعد أن دخل العلم الحديث مجالات الطاقة الكهرومائية التي أصبحت عاملاً رئيسياً في الاستخدامات الصناعية والزراعية، تطور مفهوم النهر الدولي وتم الأخذ بالمفهوم الواسع للنهر الدولي بعد أن أوجد المزيد من الأوجه لاستعمالات مياه الأنهار الدولية. وقد بين معهد القانون الدولي المعنى الأوسع للنهر الدولي وفسر مجاري المياه الدولية (إن القواعد والتوصيات الحاضرة تطبق في استغلال المياه التي تشكل جزءاً من المجاري المائية أو الحوض المائي الذي يغطي إقليم دولتين أو أكثر).

نتيجة تطور مفهوم النهر الدولي كانعكاس لتعدد استخداماته فقد حل محل مصطلح (النهر الدولي) مصطلح آخر وهو (المياه الدولية) الذي يقول (بأنها المياه التي تفصل في حوض واحد متى امتدت في أي جزء من أجزائها في إقليم دولتين أو أكثر وتشمل كل روافد المجرى النهري سواء التي تزود النهر بالمياه أو الموزعة التي تأخذ منه المياه).

في سياق هذا التطور فقد أصبح النهر الدولي هو المجرى المائي الذي يجتاز في جريانه إقليم دولتين أو أكثر وتشترك فيه دول عدة وما يشمله من مياه جوفية وسطحية التي تصب في مجرى مشترك سواء أكانت هذه الروافد من الروافد الإنمائية للمياه أو الروافد الموزعة لها. (٨)

لقد توسع مفهوم النهر الدولي وفق تطور القانون الدولي المعاصر الذي واكب تطور استخدامات وتعقيدات هذا النمط من الأنهار، فبعد أن كان يقصد به النهر الصالح للملاحة الذي يفصل عدة دول ، أصبح النهر الدولي لا يعني مجرى النهر بل يشمل (محل المياه التي تشكل جزءاً من وحدة المجرى التي تخترق أراضي أكثر من دولة) ويترتب على ذلك ، التخلي عن مصطلح دول المجرى الذي كان يقتصر على الدول الواقعة فقط على مجرى النهر، والأخذ بمصطلح دول المجرى المائي وهي الدول التي تشترك في الحوض الطبيعي الذي يشمل المياه جميعاً، سواء كانت سطحية أم جوفية، التي تجري في مصب مشترك لحوض نهر معين سواء الفروع التي تتلقى المياه من هذا المصب المشترك، أو من محل المياه التي توجد في مجرى مائي معين.

تدور معظم قواعد القانون الدولي للمياه ومبادئ العراق الدولي والاتفاقيات الثنائية كمصادر لحل النزاعات حول مياه المجاري الدولية حول الأسس والمبادئ التالية:

تكمن أهمية هذه المبادئ في أنها تكرر اعتمادها على نفس المبادئ على مدى عقود من الزمن وفي ظل ظروف جغرافية وتاريخية مختلفة:

١. اعتراف دول المنبع بحقوق الدول الأخرى المتشاطئة.

٢. عدم إلحاق أية أضرار بالدول المتشاطئة.

٣. عدم تغيير الحال الطبيعية لمجرى النهر.

٤. وجوب الحصول على موافقة دول الحوض الأخرى قبل المباشرة بأية منشآت على النهر الدولي.

٥. استخدام مياه النهر الدولي بين دول الحوض يجب أن يتم على أساس معاهدات واتفاقيات دولية تنظم توزيع حصص المياه.

٦. وجوب دفع تعويضات للأطراف المتضررة، بوصف ذلك وسيلة لجبر الضرر.

٧. التركيز على أهمية التشاور والتعاون وتشكيل لجان فنية وادارية واللجوء الى الوسائل القانونية لحل المنازعات.

المبحث الثاني: بؤر أزمات المياه في الشرق الأوسط

تكمن خطورة أزمة المياه بين الدول العربية وبين دول المنبع المتاخمة التي تنبع منها معظم الأنهار الرئيسية التي تشكل عصب حياة، في إن دوافع التأزم تتراوح ما بين سياسية واقتصادية أكثر منها فنية، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة عندما تتداخل هذه العوامل، الأمر الذي يرشحها لمزيد من التصعيد وتحول دون تفكيكها وحلها بما يخدم رفاه المنطقة واستقرارها.

المطلب الأول: حوض دجلة والفرات

تتخذ مسألة المياه بين سوريا والعراق وتركيا إضافة إلى احتمالات التعطيش والخنق المتوقعة نتيجة تفاقم أهمية المياه، طابعاً سياسياً وبتشجيع خارجي، وعندما ندرك فنيا إن لدى تركيا فائضاً في الاكتفاء الذاتي بالمياه نتعرف على الأبعاد الأخرى للمشاريع العملاقة التي تحاول تركيا من خلال توظيفها الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية أصبحت معلنة على لسان قادتها أكثر منها تخمينات. [٩]

تهدف تركيا إلى تحسين موقعها ومكانتها في الشرق الأوسط بعد استبعاد حلمها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، واندفاعها بقوة للانخراط في مشاكل ونزاعات المنطقة العربية تحديداً، سياسياً وعسكرياً، لاسيما في سوريا وشمال العراق وعلاقتها الاستراتيجية بإسرائيل، ولا شك إن سلاح المياه أحد أهم بطاقات دخولها وتحسين شروطها في هذا الانخراط.

إن مسألة المياه قد برزت منذ السبعينات كعامل توتر في العلاقات العربية – التركية لاسيما بعد شروع تركيا بشكل جاد في توسيع مشروع جنوب شرق الأناضول وبناء سد اتاتورك ثم طرحها مشروع (أنابيب السلام) الذي تم الإعلان عنه عند زيارة شمعون

بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تركيا في ١١ / ٨ / ١٩٩١ ولقائه الرئيس التركي توركوت أوزال إذ طرحت فكرة تزويد تركيا للمناطق العربية الجافة ، وتوقع بيريز إن الحروب القادمة في الشرق الأوسط ستكون حروباً على المياه، لا حروباً على الأرض، وإن تركيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بفائض من المياه.

يتكون مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) من ٢١ سداً منها ١٧ سداً على نهر الفرات و ٤ سدود على نهر دجلة.

بالنسبة لسد أتاتورك فهو يعد رابع أكبر سد في العالم من حيث الحجم، سعته الخزنية ٤٨,٧ مليار متر مكعب، ويبعد السد عن الحدود السورية نحو ٦٠ كم وتبلغ مساحة بحيرته ٨١٧ كيلومتر مربع. (١٠)

إن مجمل هذه المشاريع الضخمة التي تفوق حاجة تركيا من المياه أو قدرتها على تمويلها التي دعت البنك الدولي لسحب تمويله لها بسبب تعمد تركيا في تجاهل التفاهم مع الدولة المجاورة طبقا للقانون الدولي، قد تخدم تركيا على المدى الاستراتيجي لكنها في نفس الوقت تضر بمصالح ومعيشة واقتصاد الدول المجاورة، فهي تقام على الفرات الذي تشترك فيه ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق وتجاهل تركيا حقوق الآخرين في مياه الفرات بسبب شعورها بالقوة في الظرف الراهن الذي يشهد ضعف هاتين الدولتين.

وفي المجال الاقتصادي من الواضح إن تركيا تسعى للتعامل مع المياه بوصفها سلعة تصدرها للخارج وإن هذه السلعة لا تقل عن أهمية النفط كما صرح بذلك لأكثر من مرة كبار مسؤوليها.

إن المشاريع التركية ستؤثر على مياه نهر الفرات ومن ثم فإن آثارها ستنعكس بدرجة عالية على اقتصاد دول الحوض الأخرى ولاسيما في القطاع الزراعي والاجتماعي وآثارهما التدميرية.

كما ستؤثر السياسة المائية التركية على سياسة الخزن السورية والعراقية في موسم الجفاف وستحول دون حصول كميات كبيرة من الطين والغرين الضرورية لخصوبة التربة الأمر الذي سيهدد أراضي البلدين بالتصحر.

يمكن بالإجمال تحديد الخسائر التي ستلحق بسوريا :

١ – خسارة ٤٠ % من مياه الفرات

٢ – إجبار سوريا على تخفيض الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض المنسوب الخزن في بحيرة الأسد .

٣– زيادة نسبة تلوث المياه.

٤– التأثير على مياه الشرب والري.

٥– التأثير في المياه الجوفية.

٦– تعرض المحاصيل الزراعية ولاسيما الشتوية لأضرار بلغت نسبتها ١٥ %.

٧– اضطرار الكثير من المزارعين السوريين على ضفاف الفرات إلى بيع مواشيهم نتيجة عدم توفر الأعلاف.

٨– إلحاق ضرر بالغ بالثروة السمكية بسبب شحة المياه وتلوثها.

أما بالنسبة للأضرار التي ستلحق بالعراق فيمكن إجمالها كما يلي:

١ – انخفاض التصريف السنوي لنهر الفرات في العراق من ١٦ مليار متر مكعب إلى ٥ مليار متر مكعب في السنة من حصته في هذا النهر.

٢ – سيمتد هذا التأثير على سبع محافظات تقع على حوض النهر و ٢٥ مركز قضاء و ٥٨ ناحية ونحو ٤٠٠ قرية يسكنها أكثر من ٥,٥ ملايين نسمة يعتمدون بصورة رئيسية على وارد الزراعة.

٣ – انخفاض المناسيب سيؤدي إلى انقراض العديد من انواع أشجار الفواكه وكذلك انقراض أنواع كثيرة من الثروة السمكية في العراق لاسيما في جنوبه

٤ – زيادة نسبة التلوث في نقاوة ونوعية المياه الواصلة بعد عبورها من تركيا وسوريا الى العراق.[١١]

من الواضح إن ما تقوم به تركيا عند التخوم العربية يتعدى أبعاده التنموية او الحاجة الحقيقية، إلى أبعاد سياسية جيوبوليتيكية تستخدم سلاح المياه بقصد محاصرة الأمن القومي العربي من خلال رهن مصير التنمية في أكبر دولتين عربيتين والتحكم بأمنهما المائي والغذائي بقصد التحول الى قوة إقليمية رقم واحد في المنطقة، مستغلة الفوضى والتحولات السياسية التي تعصف بالمنطقة.

المطلب الثاني: أزمة حوض نهر الأردن

من المناسب بداية التعرف على مكانة المياه واهميتها بالنسبة الى الفكر الإسرائيلي، لفهم الصورة الحقيقية لطبيعة الاطماع الاسرائيلية في مياه المنطقة، إذ مثلت المياه العنصر الرئيسي الذي طغى على تخطيط وتفكير مؤسسي دولة إسرائيل الاوائل، حيث كانت المياه بالنسبة لهم المعيار الذي يتوقف عليه نجاح المخطط في اقامة الوطن القومي لليهود ومدى ديمومته، فقد بني حلم إسرائيل في فلسطين على حقيقة مائية منذ أن بدأ حلم استعادة (ارض الميعاد) يراود مخيلة قادتها.

ومن الواضح ان المياه في الفكر الإسرائيلي تقوم على دعاميتين اساسيتين هما: (الاستيطان والهجرة) وهاتان الدعامتان هما العمود الفقري لنظرية الامن الإسرائيلي، وفي النتيجة فالهجرة تحتاج الى مزيد من الارض، والارض بدورها تحتاج الى مزيد من المياه وهكذا بدأت إسرائيل مشوارها الاستيطاني الأول في فلسطين كحركة مائية

ونتيجة لإدراك زعماء إسرائيل الاوائل محدودية كميات المياه في فلسطين بالقياس مع الدول المجاورة، لذلك بذلوا كل ما في وسعهم لبسط كيانهم حتى يشمل أكبر قدر ممكن من مصادر المياه، ومن ثم طالبوا بضم المناطق الغنية بالمياه الى رقعة الأرض التي تطمع إسرائيل بالاستيلاء عليها لإنشاء مكان لمستوطَن يهودي، وتأمين المجال الحيوي لنشاطاته الاستعمارية، ونتيجة لذلك كانت الاستراتيجية الإسرائيلية المائية تقوم على أساس تحقيق الأهداف الاتية:

١. السيطرة الكاملة على الموارد المائية السطحية والجوفية في فلسطين كلها.
٢. عرقلة أي محاولة لاستغلال الموارد المائية التي تتطلع مشروعات التوسع الصهيوني لاستخدامها مستقبلاً ولو عن طريق القوة.
٣. إقامة المشاريع لاستغلال مياه الانهار المتوفرة في المنطقة، أو التوسع لأقصى قدر في استغلال المياه.

وليس من قبيل المصادفة القول إن المطامع الاسرائيلية المائية كانت من ضمن الاسباب المهمة التي أدت الى قيام حرب حزيران عام ١٩٦٧ مع العرب وكذلك احتلال اسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، والتي أفضت الى احتلالها لمنابع نهر الاردن والسيطرة على نهر

الليطاني اللبناني، فمصادر المياه المتاحة داخل فلسطين تم الكشف عنها واستغل أكثر من ٩٥% من قبلها، ولذلك فإن الزيادة في عدد السكان واستصلاح أراضي جديدة لزراعة ونمو الصناعة تحتاج كلها الى مصادر جديدة للمياه. (١٢)

إن التوجه الاسرائيلي في حل الأزمة المائية، وعلاقة المياه بموضوع التسوية السياسية في الشرق الأوسط يصطدم بالخطوط الحمراء التي تضعها اسرائيل فيما يتعلق بالمياه والتنازلات التي يمكن أن تصلها على هذا الصعيد، ففي مفاوضات كامب ديفيد أثارت اسرائيل مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ ركزت اللجنة الاسرائيلية المكلفة بتحديد موقف الاخيرة من مسألة منح الحكم الذاتي للفلسطينيين اهتماماتها بعدة قضايا، كان أهمها ملكية مصادر المياه وملكية الاراضي في مناطق الحكم الذاتي. (١٣)

إن أطماع اسرائيل في المياه توضحت بصورة أكثر عندما شرح رئيس الوزراء الاسرائيلي (مناجم بيغن) في عام ١٩٨٤ اسباب تزايد حاجة اسرائيل الى المياه بقوله " ان من اهم طموحاتنا تحويل اسرائيل من بلد عادي النمو الى دولة صناعية يصل انتاجها من حيث الكمية والجودة الى مستوى انتاج أكثر الدول الصناعية تقدما في العالم، وهذا الهدف يرتب علينا توفير كميات كبيرة جدا من المياه، لان النمو الصناعي يحتاج الى نسبة عالية من المياه.

وفي الحقيقة إن حاجة اسرائيل الملحة الى المياه ليست خافية على أحد، حيث كانت المياه حاضرة في جميع الحروب العدوانية التي شنتها اسرائيل على الدول العربية. ومما يؤكد جدية المواقف الاسرائيلية من موضوعة المياه، تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي رداً على قرار جامعة الدول العربية المتعلق بتحويل مياه جنوب لبنان وهضبة الجولان السورية التي ترفد نهر الاردن الى قناة اليرموك، قائلا " ان هذا التحويل سبب مبرر للحرب ... ان المياه مثل الدماء في عروقنا "، ثم تلاها تصريح اسحق شامير في اذار عام ١٩٩١، الذي اكد على " انه على استعداد للدخول في معاهدة حضر الاسلحة الدمار الشامل مقابل اشتراك اسرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة " وبغض النظر عن الطابع النفسي والإعلامي لهذه التصريحات إلا أنها مشحونة بالجدية والتصميم. (١٤)

وتأكيداً للأطماع الإسرائيلية في مياه المنطقة، لأهميتها في ديمومة اسرائيل، قامت الاخيرة بتقوية علاقاتها مع دول الجوار غير العربية (تركيا ، اثيوبيا) بغية استثمار هذا

التعاون لتحقيق عامل ضغط ضد العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات ، وضد مصر والسودان في نهر النيل وتأكيدا على ذلك جاء تصريح رئيسة الوزراء الاسرائيلية (غولدا مائير) بقولها " ان التحالف مع تركيا واثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة – النيل والفرات – سيكونان في قبضتنا.

ومن جانب آخر، عدت قضية المياه ابرز المسائل التي يمكن أن تستند عليها عملية "السلام" حيث ظهر من خلال مفاوضات التسوية (١٩٩١-٢٠٠٠) ميل اسرائيل الى الربط بين تحقيق السلام وانهاء حالة الحرب من جهة واقرار مشاريعهم المائية من جهة أخرى وعلى ذلك يشير مفوض المياه في اسرائيل وأحد أعضاء لجنة المباحثات متعددة الاطراف لعام ١٩٩٢ (دان سالازفسكي) قائلا " اذا كان احد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه وعليه أن يجلس لمحاولة التحدث عن حلول فنية، فإذا كان العرب يقولون انه لا يمكننا التحدث اليكم عن المياه لأننا لا نزال اعداء فإنهم لا يقصدون السلام ".

ويبدو أن اسرائيل في كل الأحوال غير مقتنعة بالتوصل الى تسوية مع العرب بخصوص تقديم تنازلات في عدة مسائل من أبرزها المياه.

ومما سبق، يمكننا التأكيد على أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل، حيث وضع زعماء اسرائيل الأوائل قضية المياه نصب أعينهم عندما طالبوا بتأسيس (دولة) اسرائيل سياسيا واختاروا لها شعار (من الفرات الى النيل أرضك يا اسرائيل).

وفي جميع الاحوال، فإن الاطماع الاسرائيلية في مياه المنطقة لا تقف عند حد معين، وسيكون لدخول تركيا في حلقات التحالف الاسرائيلي عامل خطير في إحكام السيطرة الاستراتيجية ضد دول الجوار العربي، ومن ثم تحقيق الاهداف العسكرية المائية المشتركة لتركيا واسرائيل عن طريق الدخول في المشاريع المائية التي تطرحها تركيا كمشروع جنوب شرق الاناضول GAP . [١٥]

إن مشكلة تزايد السكان يمثل هاجساً مفزعاً لإسرائيل الامر الذي يشكل تهديداً كبيراً على الموارد عموما، وعلى المياه بشكل خاص، وهذا ما أكدهُ تقرير "اسرائيل ٢٠٢٠"، حيث ستتسبب الزيادة السكانية في إسرائيل في تناقص المعدل الذي يحصل عليه الفرد من المياه

العذبة المتجددة سنويا من ١٢٢٩م مكعب للفرد سنة ١٩٥٥م، إلى ٤٦١م مكعب للفرد/ سنة ١٩٩١م، ومن المتوقع أن يقل هذا المعدل إلى ٢٦٤م مكعب للفرد/، سنة ٢٠٢٥م.

إن سعي إسرائيل إلى الحصول على مزيد من المياه العربية بما في ذلك حصص من مياه النيل والفرات بالتنسيق مع تركيا وأثيوبيا يرتبط بالأساس بقضية ندرة الموارد المائية المتاحة، من المعروف إن قضية المياه تحتل مرتبة متقدمة في أولويات المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية إذ تعاني إسرائيل نقصاً حاداً في مصادرها المائية

ووفقاً للعديد من المصادر المحلية الإسرائيلية، فإن مصادر المياه الإسرائيلية لا تزيد عن ١٨٥٠مليون م^{٣}، وهي موزعة على الشكل الآتي:

. ٥٠٠ مليون م^{٣} من نهر الأردن وبحيرة طبرية.

. ١٤٥ مليون م^{٣} من الحاصباني والوزاني (بعد عملية الليطاني ١٩٧٨، واجتياح ١٩٨٢).

. ٨٠ مليون م^{٣} من بانياس واليرموك (من سوريا بعد سنة ١٩٦٧).

. ٤٥٠ مليون م^{٣} من مياه الضفة الغربية.

. ٤٥٠ مليون م^{٣} مياه المنطقة الساحلية.

. ١٠٠مليون م^{٣} مياه النقب وقطاع غزة.

. ١٢٥مليون م^{٣} مياه صرف ومياه معالجة. فيكون الإجمالي ١٨٥٠مليون م^{٣}.

ارتكزت الكتابات الإسرائيلية على حق إسرائيل التاريخي والطبيعي في مياه المنطقة ومشروع الدولة اليهودية وحتمية توزيعها بطريقة تفي بالاحتياجات الإسرائيلية، وفي سنة ١٩٩٣م كتب "شمعون بيريز" وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك كتابا بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" خصص جزءا كبيرا منه لموضوع المياه فيقول:

"لقد كانت المياه ولاتزال تمثل عاملاً رئيسياً في السياسة المعاصرة، كما ان العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكل عموما بفعل السياسة المائية، كما إن الانتهاك الخطير للحقوق المائية ينظر إليه أحياناً كمبرر لشن الحرب" وأكد انه إذا تم التوصل بين إسرائيل والأطراف العربية إلى اتفاق على الأرض ولم يتم الاتفاق على المياه فقد نكتشف انه ليس لدينا اتفاق حقيقي، وأضاف "إن ٨٩% من الأراضي العربية هي إما صحراوية أو شبه صحراوية ولا توجد أي طريقة لمحاربة الصحراء إلا بتوزيع المياه الموجودة".

وأوضح بيريز نوايا إسرائيل، فقال "إن أفضل مصدر للمياه يقع خارج حدود الدول التي تحتاج اليها ويشير إلى الحاجة لنقل المياه من المناطق الغنية إلى المناطق التي لديها نقص فيها، وإن الحل الأفضل هو أنبوب مياه دولي ينقل المياه من دولة إلى دولة أخرى، ولكنهُ يلاحظ أنبوب المياه التركي ربما يحتاج إلى وقت طويل للغاية فقد يستغرق ما بين ١٠-٢٠ عاماً مما يعني: إن أنبوب مياه النيل سيكون أكثر سرعة وذا كفاءة عالية وأقل كلفة". وتضيف مقدمة الكتاب "إن العوامل السياسية والجغرافية في الشرق الأوسط تملي ضرورة أن يتضمن اي اتفاق سلام بنداً بشأن المشكلة المائية، وأن من أهداف السلام بالنسبة لإسرائيل الحصول على مصادر مائية جديدة. وهو يرى أن الرؤية الإسرائيلية في المنطقة تنبع من عدة عناصر أولها: تضمين الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين إسرائيل والأطراف العربية في الصراع العربي – الإسرائيلي نصوصا من التعاون في المورد المائي، وثانيهما الحل الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط في ظل وفرة المياه في بعض البلدان وشحها في بلدان أخرى، وثالثها فلسفة إعادة توزيع المياه.

وخلاصة القول إن حالة العجز المائي الإسرائيلي ليست نتاج متغير واحد فقط، وهو محدودية الموارد المائية المتجددة سنويا، وإنما هي محصلة تفاعل جملة من المتغيرات كالزيادة السكانية الطبيعية، والتدفق المستمر للمهاجرين اليهود، والتوسع الزراعي، وتزايد معدلات التنمية الصناعية، والتلوث البيئي، وتتفاعل تلك العوامل مع بعضها البعض.

المطلب الثالث: أزمة حوض النيل

لعل نهر النيل يأتي في مقدمة أنهار الوطن العربي الذي يحمل العديد من السلبيات التي تقلل إلى حد كبير من فرص التفاهم والعمل المشترك بين دول الحوض، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار مجموعة الصعوبات والتعقيدات التي تحفل بها التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الحوض. (١٦)

يعد نهر النيل من أطول أنهار العالم ويبلغ طوله نحو ٦٨٢٥كم وتبلغ مساحة حوضه بنحو ٣,١مليون كم^{٢} وتشترك في حوضه إحدى عشرة دولة أفريقية من المنبع إلى المصب (رواندا، بوروندي، تنزانيا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، أثيوبيا، اريتريا، دولة جنوب السودان، السودان الشمالي، ومصر) ويستمد نهر النيل مياهه من ثلاث مصادر هي

الهضبة الأثيوبية التي تمده ب٨٥% من الإيراد المائي سنويا، والهضبة الاستوائية وبحر الغزال في جنوب السودان.

إن أزمة المياه في حوض النيل في جوهرها هي أزمة صراع بين دول المنابع ودول المصب على مصدر مائي واحد، هو نهر النيل، ويستمد النهر أهميته كمصدر من مصادر الصراع والتلويح بالحروب من إن حدوده المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، وذلك بالطبع يؤدي إلى تفاقم المنافسة وتصادم المصالح فاستغلال مياه النهر من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيراً كبيراً على إمدادات المياه على الجانب الأخر كما إن استغلال المياه من الأجزاء العليا للمجرى المائي يؤثر على نوع وكميات المياه المتاحة لمستخدمي المياه في المناطق الأدنى من النهر مما يعني أن التحكم في المجرى المائي والهيمنة عليه يظل دائما في أيدي الدولة الواقعة في المناطق العليا من مجرى النهر ,ومثل هذه الأوضاع تتطلب إبرام اتفاقيات تنظم وتوزع الحصص المائية بين الدول المعنية، وهو الأمر الذي ما يزال مصدر خلاف وعدم اتفاق بين هذه الدول حتى الان. (١٧)

كما إن قابلية النظام الإقليمي لحوض نهر النيل للاختراق الخارجي قد تضاعفت خلال العقود الثلاث الأخيرة، وتزامن ذلك الاختراق مع زيادة التغلغل الإسرائيلي والأمريكي في حوض النيل، التي تدفع نحو تحفيز التفاعلات المائية الصراعية في ذلك الحوض.

ترك الموروث التاريخي والحساسية التي خلفتها الحقبة الاستعمارية والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وكذلك طبيعة مرحلة بناء الدول ما بعد الاستعمار بالإضافة الى تدخلات الأطراف والقوى الخارجية، أثره على ميل أنماط التفاعلات فيما بين دول الحوض إلى تغليب الأنماط الصراعية على الأنماط التعاونية، وهو ما يتجلى في العديد من الملفات الساخنة والصراعية التي شكلت خلفية حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الحوض منذ استقلال دوله وحتى الآن مثل دعم حركات المعارضة والنزاعات الحدودية والحروب الدولية. (١٨)

الملف الراهن الأكثر سخونة الذي يتعلق باحتمالات نشوب صراع حول المياه هو قيام أثيوبيا المتحكمة بأعالي نهر النيل، التي شرعت منذ عام ٢٠١١ ببناء أكبر سد في قارة أفريقيا الأمر الذي يهدد الأمن المائي للسودان ومصر التي تعتبر نفسها (هبة النيل) وتعتبر مياه النيل في صلب الأمن القومي المصري، وسبق أن صرحت على لسان رئيسها الراحل

أنور السادات استعدادها لإعلان الحرب في حال تم المساس بالأمن المائي المصري. يعطي تشييد السدود على النيل الأزرق وفي مقدمتها سد النهضة، إثيوبيا اليد العليا في التحكم في كمية المياه، وتوقيت وصولها إلى مصر، وهو ما تسعى إثيوبيا إليه منذ أكثر من قرن مضى، وتجدر الاشارة الى أنه منذ عدة قرون دارت الأساطير حول قدرة أباطرة الحبشة على تحويل مياه النيل عن مصر، ففي سنة١٦٨٠م هدد حاكم اثيوبيا الملك "تقلا" ، "حينموت" حاكم مصر باستخدام المياه سلاحاً ضده حينما قال " ان نهر النيل يكون كافياً لمعاقبتكم، إذ وضع الاله في قبضتنا منبعه وخيراته ويمكننا بذلك الحاق الضرر بكم".

وبهذا الصدد يقول الدكتور "مغاوري شحاتة" خبير المياه الدولي ورئيس جامعة المنوفية الأسبق أن سد الالفية العظيم الذي تقوم اثيوبيا ببنائه علي النيل الازرق سيؤدي إلي انخفاض كميات المياه التي يتم تخزينها في بحيرة ناصر من ١٢٠ مليارم٣ إلي ٧٥ مليارم٣ فقط بعد اكتمال إنشائه مباشرة، وانخفاض طاقة توليد الكهرباء من السد العالي وقناطر إسنا، ونجع حمادي بمعدل ٢٠%، وأكد شحاتة أن السد الإثيوبي يهدد بتوقف زراعة مليون فدان من الأراضي الزراعية الحالية في الوادي والدلتا وتشريد ٥ ملايين مواطن يعتمدون على زراعة هذه المساحات

ومن المعروف أن هناك كمية معينة من المياه يتعين تصريفها من نهر النيل، كي تحول دون دخول مياه البحر المتوسط المالحة الى منطقة دلتا النيل، فاذا ما حدث نقص في تدفق المياه العذبة، سوف سيؤدي إلى احتمال تداخل مياه البحر المتوسط مع مياه الخزان الجوفي في شمال الدلتا، وارتفاع معدلات ملوحة المياه الجوفية المتجددة، وملوحة التربة، ويصبح قطاع كبير من دلتا النيل غير صالح للزراعة، مما يؤدي الى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية ، وهو ما يعني كارثة بالنسبة للاقتصاد المصري، وهذا الأمر يستلزم تخطيطاً وتنسيقاً بدقة وحرص بين دول حوض النيل. [١٩]

إن السد الجديد المزمع إقامته في إثيوبيا يخزن ٦٢ مليارم٣ من إجمالي ٧١ مليارم٣ من المياه الواردة إلي مصر من أنهار النيل الأزرق وعطبرة والسوباط، مؤكداً أنه عند اكتمال إنشاء السد ستصبح إثيوبيا قادرة علي التحكم الاستراتيجي في وصول مياه الفيضان إلي مصر. وقد طلبت مصر من اثيوبيا بمدها بالمعلومات والتقارير حول سد الألفية حتى تتبين

مدى الضرر الذي قد ينتج عنه لكنها رفضت، كونها ترفض فكرة مبدأ الإخطار المُسبق (والذي سنتكلم عنه في المبحث القانوني) كما ادعت أنها لم تُخطَر بأي من سدود مصر (سد اسوان والسد العالي) أو بأيٍ من المشاريع الأخرى، مثل قناة السلام ومشروع توشكي، ولا أيٍ من سدود السودان(سنار وجبل الأولياء والروصيرص وخشم القربة ومروى) وعليه ترى أنها غير ملزمة بإخطار مصر والسودان بأي من هذه المشاريع.

ومن جهة أخرى فإن سيطرة اثيوبيا على منابع النيل الرئيسة فيها يمكن أن يستغل من قبل أطراف أخرى إقليمية ودولية لإيذاء مصر والسودان، وهذا ما تخطط له السياسة الاسرائيلية باستمرار، اذ يمكنها استغلال هذا الموضوع الحيوي متى أرادت ذلك.

دفع فشل دول حوض النيل في الوصول الى اتفاق خلال جولات التفاوض التي جرت في كل من الكونغو الديموقراطية / كينشاسا بتاريخ (٢٣ ايار/ مايو ٢٠٠٩م) والاسكندرية للمدة من (٢٧– ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٩م)، وشرم الشيخ (١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠م)، واعلان مصر والسودان عدم موافقتها على توقيع الاتفاق الإطاري من دون الوصول إلى اتفاق حول النقاط الخلافية التي حددتها بثلاث نقاط، حيث لم ينص البند"١٤ب" الخاص بالأمن المائي صراحة على استمرار العمل بالاتفاقيات القديمة التي تنظم موارد النهر وبالتالي عدم المساس بحصة مصر والسودان وحقوقها التاريخية في مياه النيل ، ولم يتضمن البند رقم"٨" من الاتفاق والخاص بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل(اتباع اجراءات البنك الدولي في هذا الشأن)، كما طالب الجانب المصري بضرورة تعديل البند رقم "٣٤أ"و"٣٤ب" بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أأو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب "مصر والسودان" لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الاغلبية ودولتي المصب التي تمثل الاقلية.

وازاء رفض دول المنبع اعتماد المبادئ السابقة من جهة، ورفض كل من مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية مالم يتم الأخذ بها من جهة ثانية، فقد اتجهت بعض دول المنابع بعقد اجتماع في مدينة (عنتيبي) في اوغندا بتأريخ (١٤ ايار/ مايو ٢٠١٠م)، وهو الاجتماع الذي أسفر عن توقيع أربع من دول المنابع (أثيوبيا ،أوغندا ،رواندا وتنزانيا)اتفاقاً منفرداً، عرف بـ"اتفاق عنتيبي" ، وينص الاتفاق الموقع بين الدول الأربعة على إنشاء

مفوضية جديدة تسمي "مفوضية حوض النيل" يكون ضمن عملها تلقي اقتراحات المشاريع المائية علي النهر بالرفض أو القبول ويكون مقرها في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) ، وتضم ممثلين لدول حوض النيل ،وهو ما يعني ضمناً عدم الاعتراف باتفاقية (١٩٢٩و١٩٥٩) مما يعطي لدول المنبع حرية وامكانية إقامة السدود والمشروعات الأخرى دون إخطار دول المصب بذلك، وهذا ما رفضته مصر والسودان، ، ليدق المزيد من أجراس الانذار حول قضية الأمن المائي المصري والسوداني ومستقبل التنمية، ومرد الإنذار إن الاتفاق الإطاري الذي ترفضه مصر والسودان، عقب توقيعه من بوروندي، أصبح من الممكن دخوله حيز التنفيذ بعد تصديق برلمانات الدول الموقعة عليه. (٢٠)

وعقب توقيع الاتفاق، اتخذت الدول الموقعة سياسات تصعيدية ضد مصر، بشكل أثار موجة من الحرب الإعلامية بين الطرفين على المستويين الإعلامي والرسمي، دفع بالغالبية إلى وصف هذه الحالة "بالأزمة" بكل ما تحمله من تفسيرات وتبعات، وباتت كأنها تقف معها على حافة الهاوية، حيث أكدت تلك الدول أن مصر والسودان ليس بوسعهما سوى الانضمام للاتفاق، بل وذهب رئيس الوزراء الاثيوبي، ميليس زيناوي الى شن هجوم حاد على مصر، متهماً إياها بأنها لاتزال تقع تحت سيطرة الأفكار البالية، وهي أنها تمتلك مياه النيل وهي من تحدد وحدها الحصص بين دول حوض النيل، وأضاف إن مصر ليس من حقها منع اثيوبيا من إقامة سدود على نهر النيل، وسعى زيناوي ايضاً الى اختراق التنسيق المصري– السوداني، مؤكداً أن السودان ليست المشكلة، وإن مصر هي المشكلة فقط .

و كان لهذه الاتفاقية، وتلك التصريحات العديد من الدلالات، من بينها:

- محاولة فرض أمر واقع جديد على مصر، وذلك بمحاولة وضع نهاية للمفاوضات، وفرض رؤية خاصة تتجاوز المصالح المصرية.
- معادلة التفاوض التي حكمت المسار التفاوضي، والتي ثبت عدم فاعليتها في تجاوز العقبات. فقد استندت هذه المعادلة إلي رؤية مصرية سودانية تقوم علي الحقوق التاريخية المكتسبة مع تصور تنموي يساهم في زيادة كميات المياه بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من المياه، في المقابل استندت دول المنبع إلى أبعاد سياسية تتعلق

بمفهومها للسيادة الوطنية، ومفهوم مختلف للتنمية في الحوض لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل رئيسي.

- حالة الترقب التي منعت باقي دول المنبع (الكونغو الديمقراطية) من التوقيع على الاتفاقية حتى الآن، في انتظار رد الفعل المصري.
- مؤشر الخطر على مستقبل التعاون الجماعي في الحوض الذي ارتبط بمحاولة تسويق رؤية الدول الموقعة، بأنها تمتلك من موازين القوى والأوراق التي تمكنها من الاستغناء عن التعاون مع مصر.
- وتنطوي هذه الدلالات على محاولة تخلص دول المنبع من القيد المصري علي مشاريعها ورؤيتها مع الاحتفاظ بورقة الجهات المانحة والراعية للمبادرة، والسعي نحو ما أسماه البعض "معادلة صفرية من جانب دول المنبع حيث تحصل على كل شيء، ومصر والسودان لا تحصلان على شيء". وتعتبر هذه الاتفاقية تحدياً لمصر ومصالحها، وفي هذا الشأن أوضح العديد من الخبراء القانونين والدبلوماسيين أن هذه الاتفاقية هدم كبير في مسار المفاوضات والعلاقات الأفريقية المصرية، وأنها تؤثر على دور مصر الأفريقي وتكشف عن نجاح إسرائيل في تطويق مصر في المنطقة . [٢١]
- إن ما يفاقم من وضع مصر في هذا الوضع المعقد افتقادها الى أوراق مهمة بيدها تستطيع استخدامها أو التلويح بها، فهي لا تقدم دعماً او مساعدات فنية او حتى تعليمية او ثقافية ذات قيمة لهذه الدول، ولا تمارس أي نوع من الدبلوماسية السياسية، ولا حتى الشعبية، ولا تمتلك حزمة من الاستثمارات الاقتصادية تستطيع مقايضة دول المنبع بها في حالة تأزم الاوضاع. وهذا يعود الى تقصير الحكومة المصرية التي تركت هذا الملف المهم دون اهتمام مع ترك الملعب خاليا في الساحة الافريقية والانسحاب منها مما قدم الفرصة لأطراف دولية أخرى لملء هذا الفراغ.
- إن ظاهرة الصراع المائي في النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل نابعة بالأساس من محددات داخلية سواء كانت متعلقة بالوضع المائي ومحدودية المياه وبالتحديد حسب المعيار الاقتصادي للمحدودية، أو المتعلقة بغياب الإطار القانوني العام والشامل يبدو لنا إن احتمالات الصراع في حوض نهر النيل قائمة، رغم إدراك أطراف الصراع المائي إن الحرب المائية ستكون كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية لا يمكن تعويض

خسائرها ونتائجها السلبية على الإطلاق، وبالتالي لم نلاحظ ردود أفعال عنيفة، وإنما العكس هو الصحيح، إذ مازال الوقت مبكراً للحديث عن "أزمة مائية" بالمعنى العلمي لها، ومازال هناك وقت يسمح بالتعامل السلمي من خلال " القوة الناعمة أو الدبلوماسية "، أو من خلال السبل القانونية بما يضمن تحقيق العدالة لجميع الأطراف .

المبحث الثالث: مخاطر المشاريع التركية على الأمن المائي العربي

المطلب الأول: الأمن المائي العربي (سوريا والعراق)

تعتمد الدول المتشاطئة في مياه نهري دجلة والفرات (تركيا، سوريا، العراق) الى حد كبير على مياه النهرين اقتصادياً واجتماعياً، وإن الدولتين سوريا والعراق هما أكثر الدول استخداماً لمياه دجلة والفرات وحاجتهما اليه أكثر من حاجة تركيا، ولهذا فهما أكثر قلقاً على هذه المياه من تركيا التي لديها مياه وفيرة ومصادر أخرى، كما أن لديها منابع نهري دجلة والفرات وبالتالي فهي قادرة على التحكم في مياههما وخاصة بعد تنفيذها سياستها المائية المتمثلة بمشاريعها المائية (سدود وخزانات) وهذه السياسة التي خفضت وستخفض أكثر من منسوب الماه في النهرين مما أدى الى معاناة وأزمات في مستوى ونوعية المياه للبلدين سوريا والعراق.[٢٢]

كما لا يغيب علينا ان غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة لدى حكومتي الدولتين سوريا والعراق، فضلاً عن كثرة الخلافات بينهما أو مع غيرها، جعل هاتين الدولتين تخسران الكثير (وخصوصا الاخيرة) على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وفي الوقت ذاته حولت الدول المجاورة ما خسرته الدولتين مكاسب لها، حيث شكل ذلك ركناً سياسياً في سياسة تركيا المائية مع شريكتيهما سوريا والعراق. [٢٣]

إن الآثار السلبية للمشاريع التركية المائية سوف تنعكس على المتطلبات المائية لكل من سوريا والعراق، فبعد ان تستكمل تركيا مشروع (GAP) سيتوفر لها القدرة على خزن أكثر من (١٠٠) مليار مكعب من مياه دجلة والفرات، وهذه القدرة تمثل ثلاثة أضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية مجتمعة، مما يخلق ضرراً كبيراً على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصناعية في كلا البلدين.

تعد التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي من أهم التأشيرات السلبية لمشروع جنوب شرق الأناضول، فإذا كان مشروع (GAP) يدخل ضمن استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها لتدعيم الامن القومي التركي، فإنه يشكل في الوقت ذاته عنصر تهديد للأمن القومي العربي، ومكمن الخطورة في ذلك انه عندما تتصادم عناصر ومفاهيم الامن القومي عند الحدود فانه من غير المستبعد ان يقع صراع مسلح بين الاطراف (تركيا، سوريا ، العراق) بخصوص امدادات المياه.

إن تركيا ومن خلال المياه تحاول تدعيم موقعها الاستراتيجي في إطار تنظيم اقليمي مستقبلي للمنطقة واجبار القوى الاخرى على التسليم بدور فعال فيه، وهي ترى في ورقة مياه نهري دجلة والفرات سلاحاً فعالاً لتطويع الدول المجاورة (سوريا والعراق) لأرادتها ومسايرة سياساتها، فلقد ادت الطريقة التي اتبعتها تركيا في استغلال مياه النهرين الى حرمان سوريا والعراق من جزء كبير من حقها القانوني والمكتسب في مياهه حتى أصبح مشروع (GAP) سلاحا يهدد أمن وحياة دولتين ويضر بمصالح المشتركة لدول الحوض.

وبالمقابل قد تنشأ آثار سلبية على صعيد العلاقات الثنائية بين سوريا والعراق، إذا ما حصل نقص كبير في امدادات المياه المنسابة من تركيا مستقبلا، فقد يحصل نزاع يتطور الى وجه من أوجه الصراع بينهما، بما يهدد أمن وقدرات البلدين وهو ما ترنو اليه السياسة التركية التي كثيرا ما يقلقها توافق المواقف العراقية–السورية بخصوص مياه نهري دجلة والفرات.

فتركيا تتخوف أن تقود قضية المياه الى تكاتف الجهود السورية والعراقية لاتخاذ موقف مشترك بالضد منها وهو ما يناقض توجهاتها في عدم التسبب بقيام تكتل عربي ضدها.

المطلب الثاني: العراق (نموذجا)

جدول يبين حجم الطلب الحالي والمستقبلي للمياه في العراق مليار م^3 / سنة

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي
2000	45.000	0.5	1.83	47033
2010	40.109	1.5	2.7	440309
2015	43.300	2	2.8	48001
2020	46.131	3.2	3.3	520631
2025	49.000	4.2	4.00	57002
2030	25.910	5.3	7.28	65049

إن نقصان واحد مليار متر مكعب من المياه يؤدي الى خروج ٢٦٠ ألف دونم م الأراضي الزراعية، وبذلك سيصيب ٨ محافظات عراقية بأقضيتها ونواحيها الضرر البالغ من جراء تدني مياه الفرات مما يضطرهم الى ترك حرفة الزراعة والهجرة الى الاماكن الحضرية الاخرى؛ مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية ونفسية تضع اعباء كثيرة على اقتصاديات البلد. (٢٤)

عند تعويض الفرات من مياه مخزون الثرثار المرتفعة الملوحة نتيجة انخفاض منسوب المياه سيؤدي الى خروج ٤٠ % من الاراضي الزراعية في حوض الفرات من الاستثمار الزراعي.

إن ارتفاع ملوحة المياه، بسبب قلة التصاريف التي تطلقها تركيا، أدى الى الإضرار بمشاريع تنقية مياه الشرب المقامة على هذا الحوض.

تأثر محطة الطاقة الكهربائية في سد القادسية نتيجة انخفاض منسوب المياه الى أقل من ٨٠% اضافة الى تأثر أربع محطات كهربائية حرارية.

تردي نوعية المياه الداخلة الى العراق نتيجة الملوحة والمياه الراجعة والسموم (المبيدات الحشرية)، اذ بلغت معدلات الملوحة اثناء فترة ملء سد أتاتورك الى ١٣٢٠ ملغم/ لتر بعد ان كانت بحدود ٣٧٥ ملغم/ لتر عام ١٩٨٧.

نستدل مما تقدم ان ما تقوم به تركيا من مشاريع مائية من أجل تطوير المنطقة وزيادة طاقتها الكهربائية في حوض الفرات، سيقابله النقص الحاد في انتاج الطاقة الكهربائية وتدني مستوى انتاجية الأرض في سوريا والعراق.

أما بالنسبة لنهر دجلة فستتأثر كمية المياه الواردة الى سوريا والعراق في نهر دجلة نتيجة مشاريع التخزين والارواء الجديدة وخصوصا سد اليسو على حوض نهر دجلة في تركيا، حيث من المتوقع أن يتدنى منسوب المياه من ٢٠,٩٣ مليار متر مكعب عند الحدود العراقية الى حوالي ٠,٧٩ مليار متر مكعب بعد استكمال المشاريع التركية وان ذلك يشكل نسبة ٤٧% من وارد النهر الطبيعي، إن مثل هذا النقص له انعكاسات خطيرة يمكن إجمالها بالتالي: (٢٥)

أ – إن النسبة العظمى من سكان العراق تعتمد في تأمين احتياجاتها من مياه الشرب والزراعة على نهر دجلة، وان نقص مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي ٦٢ ألف هكتار، ولما كانت ايرادات النهر تشير الى انخفاض واردات نهر دجلة بمقدار ١١,١٤ مليار متر مكعب، فإن مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه في العراق نتيجة لانخفاض الواردات ستبلغ ٦٩٦ ألف هكتار.

ب– إن انقطاع المياه من مساحة ٦٩٦ الف هكتار من الاراضي المزروعة سيقلص الموارد المائية من القطاع الزراعي، ويسبب انخفاضاً كبيرا لمساهمة القطاع الزراعي في بناء الناتج المحلي وانعكاسات ذلك على دخل الفلاحين والمزارعين، مما سيدفع بهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدينة.

ج– إن انخفاض منسوب مياه دجلة جراء اقامة المشاريع التركية وخصوصا سد اليسو سيزيد من سرعة تقدم التصحر في العراق ويزيد من صعوبة ايقاف الكثبان الرملية المتحركة بسبب تأثر التربة العراقية بالتعرية الريحية وتكوين الكثبان الرملية ، ومن ثم تردي معدل الطقس في العراق من خلال زيادة تكرار حوادث العواصف الرملية ، كما ان التعرية الريحية

على تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض انتاجها للمناطق المتاخمة للأراضي الزراعية التي ستقطع عنها المياه. (٢٦)

د – إن المشاريع التركية على نهر دجلة وخصوصا سد أليسو، وحسب الناطق الرسمي لوزارة الموارد المائية العراقية، سوف لن يقلل من مناسيب الفيضانات العالية وهذا سيؤثر على سلامة وأمن المنشآت المدنية والسكان الموزعين على طول مجرى نهر دجلة.

كما إن سد أليسو سيؤدي في السنوات الجافة الى تقليص المياه المتدفقة بشكل حاد وخاصة بعد إكمال منظومة (أليسو جزرة) وهذا الأخير هو سد تمت المباشرة فيه حيث سيتم تحويل معظم المياه الى أراضي هذا المشروع وقبل عبورها الحدود الدولية مما سيولد انعكاسات خطيرة على بيئة العراق وحرمان السكان حتى من إمدادات مياه الشرب.

هـ – إن النقص المتوقع في واردات النهر سينعكس على توليد الطاقة من المنشآت الهيدروليكية القائمة على نهر دجلة، وهي منظومة سد الموصل وسدة سامراء حيث من المتوقع أن ينخفض إنتاج الطاقة في سد الموصل بنسبة ٥٣ %.

يمتد تأثير إقامة تركيا لمشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات الى شمال الخليج العربي حيث أثبتت الدراسات التي أُجريت في الكويت عن تأثر مناطق شمال الخليج العربي ومناطق صيد الاسماك والروبيان بمجاري الانهار العراقية (دجلة والفرات) والأنظمة الطبيعية كالأهوار التي تعتبر محطة انتقالية لأسماك بحرية تتخذ من أنهار العراق وأهواره أماكن للتكاثر ثم الهجرة بعد ذلك إلى مياه الخليج. (٢٧)

المبحث الرابع: مشاهد الصراع أو التعاون المحتملة

شكلت المياه منذ القدم عنصراً جوهرياً في حياة المجتمعات والدول، وارتبطت بشكل مباشر بالأمن الغذائي، بل إن دولاً في الحضارات القديمة وعبر التاريخ عرفت بمسميات أنهارها كوادي الرافدين نسبة لدجلة والفرات ووادي النيل نسبة لنهر النيل.

تغطي المياه ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية ولكن ٩٧ % من هذه المياه مالحة وموجودة في البحار والمحيطات ولا يتبقى سوى ٣ % من المياه العذبة، وثلثي هذه المياه العذبة غير متاحة للاستخدام البشري بين ثلوج في القطبين أو على شكل مياه جوفية تحت

الأرض، ولا يتبقى على السطح كمية تعد نادرة متاحة للاستخدام البشري المباشر دون عناء على هيئة أنهار جارية.

فيما مضى من تاريخ البشرية كانت هذه النسبة الضئيلة كافية لمتطلبات الإنسان، لكن عوامل مركبة تراكمية مثل التطور الحضاري والصناعة والطفرات الهائلة في زيادة عدد السكان الذي تزايد خلال القرن العشرين الى ثلاثة أضعاف، وارتفاع معدلات الاستهلاك، ساهمت في تحويل هذه المادة (المياه) التي تتعلق مباشرة بحياة الأفراد إلى أن تكون محوراً لصراعات قد تكون الأعنف وحروب مياه طاحنة بين الدول التي تتشاطأ بعض الانهار الدولية وذلك نتيجة العجز الكبير في الموارد المائية العذبة مقارنة بطفرات وحاجات السكان، وتزايد خطورة التعامل مع هذا الملف الحساس مع المتغيرات المناخية وارتفاع معدلات الجفاف.

المطلب الأول: مشاهد التعاون المحتملة

على الرغم من اتفاق معظم المتخصصين وفي مقدمتهم المنظمات الدولية على خطورة ملف الأمن المائي واحتمالات تفجر صراعات وحروب من نوع جديد ، وذلك لاختلاط هذا الملف التخصصي بملفات سياسية وتحوله لورقة لدى بعض دول المنبع لتحسين شروطها سواء في التفاوض أم في تحقيق مكاسب وتحسين موقعها ونفوذها الإقليمي من خلال تحكمها بحجم ونوع الإطلاقات المائية التي باتت تشكل مسألة حياة أو موت لاسيما للمجتمعات ذات الطبيعة الزراعية ، إلا إن هناك ثمة أمل كبير لتحول هذا الملف وعلى العكس من التوقعات من ملف صراعي إلى ملف تعاوني في حال تم تبني معيار تبادلية المصالح المشتركة خاصة الاقتصادية منها ، ويكون مردود ذلك إيجابيا على كافة الأطراف ، في حال اعتمدت آلية الشراكة في إدارة منافع وأضرار الأحواض المائية للأنهار الدولية ، وفي حالة عزل قضية المياه الحساسة والحيوية وإبقائه ملفاً بارداً بعيداً عن حرارة وتقلبات ومزاجية السياسيين باعتبار مستقبل الشعوب ومستقبل أجيالها باقية والحكومات والسياسات متغيرة .

لعل معظم الأطراف المعنية بأحواض الأزمة المائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تدرك إن بديل التعاون في إدارة ملف المياه بحكمة وعقلانية هو الطريق الأسلم،

لأن البديل هو الحرب، وفي هذا الملف تحديداً لا منتصر فيها وستعود بالأضرار على كافة الأطراف .

كما تدرك هذه الأطراف إن الاعتمادية التبادلية والعولمة والثورة التكنولوجية قد أكلت كثيراً من جرف السيادة، الذي بات يتخذ أشكالاً أخرى أكثر مرونة من سابق عهدها ، وإن القطاع الخاص بإمكانه أن يلعب دوراً محورياً في دبلوماسية المياه لتخفيف حدة السياسة بهذا الملف الحساس ، وذلك من خلال الاستثمار في إنشاء البنية التحتية وتكنولوجيا البدائل المائية والطاقة الشمسية وآليات ترشيد الاستهلاك المائي في الزراعة، وبالتالي يصبح الجميع شركاء في التنمية المستدامة ولهم مصلحة في بقاء التعاون والحفاظ على السلام والاستقرار بعيداً عن هزات سياسة المحاور والاستقطاب .

على صعيد حوض دجلة والفرات، من الواضح إن خطاب تركيا في عدم زج المياه بالسياسة أصبح أكثر إيجابياً من خلال تصريحات أصحاب القرار فيها، في حين تبقى إسرائيل وأثيوبيا فيما يخص حوضي الشام والنيل أكثر عدوانية في استفزاز وتوظيف ملف المياه لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية على حساب دول المصب (فلسطين ولبنان وسوريا والاردن ، ومصر والسودان)

المطلب الثاني: مشاهد الصراع المحتملة

ومع زيادة أعداد السكان خلال العقود القادمة في الألفية الحالية حيث من المتوقع إن معظم هذه الزيادات ستكون في الدول الفقيرة والنامية في آسيا وأفريقيا، فإن تزايد خطورة هذا الملف الحيوي الى ملف صراعي يتعلق بحياة الإنسان قد يفجر مجموعة حروب مياه طاحنة لاسيما في المناطق التي تعاني من صراعات سياسية وتاريخية أصلا، وتأتي في مقدمتها ثلاثة أحواض تشكل حالياً بؤر مرشحة لمثل هذه الأزمات، يأتي في مقدمتها حوض دجلة والفرات وحوض الأردن وحوض النيل.

إن الخلاصة الخطيرة التي تقلص من احتمالات وإمكانية التعاون وجعل ملف المياه وسيلة لتحقيق التعاون بدلاً من الصراع ونتائجه الكارثية والتدميرية على كل الأطراف في ظل تطور الأسلحة نتيجة الثورة التكنولوجية ، هو في إن هذه الأزمات معظمها ذات طابع سياسي أكثر منه فني ، فعلى سبيل المثال إن تركيا وإيران وأثيوبيا وهي الدول المتحكمة بأهم

أنهار هذه الأزمات (دجلة والفرات والنيل) وهي لا تعاني أصلاً من شحة المياه ولديها فائض ولكنها تستخدم المياه كسلاح سياسي بفرض وتحسين شروطها للبروز في محيطها الاقليمي من خلال التحكم بمنابع هذه الأنهار خارج القانون الدولي ضاربة الاتفاقيات القديمة الموقعة والقانون الدولي والعرفي والحقوق التاريخية المكتسبة للدول المتشاطئة عرض الحائط.

أما إسرائيل التي كانت معظم حروبها ذات أبعاد مائية سواء في الاستيلاء على هضبة الجولان أو الضفة الغربية أو جنوب لبنان، فإنها تسعى من خلال الاستيلاء على الأنهار العربية تغطية احتياجات توسعات مستوطناتها على حساب الفلسطينيين والاردن وسوريا ولبنان، وقد ورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ (إن إسرائيل تضع قيوداً تمنع الفلسطينيين من الحصول على ما يكفي من المياه وإن استهلاك الفرد اليومي في إسرائيل أكثر من أربعة أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني).

الخاتمة

مقابل المشاهد الصراعية المحتملة، هل ثمة مقتربات وفرص للتعاون والسلام كون هذه الدول المتشاطئة مدركة لحجم المخاطر وعدم وجود رابح في أية حروب مياه محتملة، لاسيما وهناك مصالح تجارية واعتمادية متبادلة، وهناك روابط تاريخية ودينية مشتركة بالإمكان ان تشكل قاعدة لحل الإشكالات والنقاط الخلافية وفق قاعدة (العدل والإنصاف) التي تمثل جوهر القانون الدولي للمياه في عملية توزيع وتقاسم مياه هذه الأنهار، وفي أدناه بعض التوصيات التي قد تشكل مقتربات للحلول السلمية التي قد تحول دون التصعيد والمواجهة والانزلاق الى مديات صراعية خطيرة .

التوصيات

أولاً – التنسيق الثنائي العربي لتحسين شروط التفاوض: في كلا أزمتي حوض الفرات ودجلة وحوض النيل تمكّنت دول المنبع (تركيا وأثيوبيا) من توظيف الخلافات والصراعات بين سوريا والعراق وبين مصر والسودان لصالحهما، لذا وفي ظل الظروف الحالية حيث تشهد المنطقة العربية حالة من الضعف وعدم الاستقرار لابد من تفويت الفرصة في التعامل لحل الخلافات بصورة منفردة وضرورة توحيد الموقف الثنائي (السوري – العراقي) و(المصري – الأثيوبي) في أية مفاوضات، وفي الأزمة الحالية في حوض النيل، إذ تقوم أثيوبيا بملء سد

النهضة دون استشارة دول المصب خارج القانون المائي الدولي، لمس الجميع أهمية التنسيق المصري السوداني في تحسين شروطهما في المفاوضات.

ثانياً – الإصرار على لغة الحوار والنفس الطويل في التفاوض طبقاً للاتفاقيات وقواعد القانون المائي الدولي، وطبقاً للأعراف التي تتهرب منها دول المنبع كون هذه القوانين والحقوق التاريخية المكتسبة تصبُّ في صالح الدول العربية.

ثالثاً – إبعاد ملف المياه وعزله بصورة منفردة عن الخلافات السياسية المتقلبة وسياسات المحاور والاستقطابات الإقليمية والدولية، واستثمار العلاقات التجارية والطرق الدبلوماسية والعلاقات الثقافية، واستبدال آليات الصراع والمواجهة والتصعيد بآليات تعاون ناعمة تعتمد على مبادئ حسن الجوار والصلات التاريخية بين شعوب المنطقة لإدارة الأزمة لما تمتلكه الدول العربية من إمكانات كبيرة تتيح لها قدرة المناورة للحصول على اتفاقيات عادلة ومنصفة في توزيع المياه.

رابعا – الاستهلاك الرشيد للطاقة المائية، من الواضح إن أحد أهم ذرائع دول المنبع في معظم بؤر الأزمات تنطلق من سوء استخدام هذه النعمة (المياه) بصورة رشيدة من قبل الدول العربية التي تراوح فيها مشاريع التنمية وتخلف أساليب الري والزراعة، وعدم استكمال بناء منظومات السدود والخزانات وشبكات الري وسوء استخدام المياه الصالحة للشرب سواء بسبب الحروب وسوء التخطيط أو الفساد الذي ينخر هذه الدول، الأمر الذي تجده دول المنبع هدراً لهذه الثروة الثمينة المتناقصة، ومن الناحية الموضوعية إن دول المنبع محقة في هذا الشأن حتى إن كانت غير صادقة في اعتبار هذا الإهمال نوعاً من عدم شعور بالمسؤولية من قبل دول المصب، حيث تذهب هذه المياه الى البحر والى الخليج دون الاستفادة الفعلية منها.

الأمر الذي يرتب ضرورة إعادة نظر الدول العربية بجدية جميع محاور هذا الملف وإعادة النظر في سياساتها طبقاً للمتغيرات الحديثة، واتخاذ إجراءات وخطط خلّاقة للاستفادة من هذه الثروة وبما يسقط حجج دول المنبع.

خامساً – الشروع بموازاة المطالبة بالحقوق المشروعة، وفي ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بتطوير بدائل لمياه الأنهار من خلال مشاريع تقنيات تحلية المياه واستخدام

المياه الجوفية والآبار والري بالتنقيط، وتوجيه مراكز البحوث والجامعات لتطوير طرق أكثر كفاءة وأقل كلفة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة وشبه المجانية في هذا المجال كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتلك المستخلصة من ظاهرتي المد والجزر.

سادسا – تفكيك سياسة الطوق التي نجحت السياسة الخارجية الاسرائيلية فيها بمحاصرة الدول المركزية العربية (مصر والعراق) من خلال تعميق صلاتها في أفريقيا ومع تركيا في الوقت الذي أهملت الدول العربية تمتين أواصر العلاقة في هذه الدوائر، وتم تركها فارغة الامر الذي ملأته إسرائيل لاسيما في النصف الأخير من القرن الماضي، وتقديمها المشورة والدعم والتمويل لإقامة سدود عملاقة كسد أتاتورك لخنق سوريا والعراق وسد النهضة في أثيوبيا لخنق مصر والسودان.

سابعا – اللجوء الى محكمة العدل الدولية: في حال إصرار كل من تركيا وأثيوبيا وإسرائيل وإيران على الاستمرار في التعسف خارج القانون المائي الدولي واستخدام هذه الدول لورقة المياه كسلاح سياسي، في هذه الحالة بإمكان لجوء الدول العربية المتضررة الى محكمة العدل الدولية وهي الجهة المتخصصة في القانون الدولي، وسبق لها أن نظرت بقضايا مياه مشابهة وحكمت فيها، حيث اعتمدت في جوهر حكمها على مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول. حيث لا يمكن لدول المنبع التنصل من هذا المبدأ العام في القانون الدولي خاصة مع وجود وقائع وأحكام سابقة بهذا الشأن.

ثامنا – إيران، حيث يتم التركيز كثيراً على ملف تركيا وإسرائيل وأثيوبيا في أزمة المياه في حين يتعرض العراق لضرر لا يقل خطورة على أمنه المائي، جراء قطع إيران لواحد وأربعين نهراً، أربعة منها ينطبق عليها وصف أنهار دولية، لاسيما نهر الوند والكارون اللذان تم قطعهما وتحويل مجاريها داخل الأراضي الايرانية.

ثامنا – طلب التعويضات عن الأضرار: طبقاً للقانون المائي الدولي أن تطالب دول المصب بتعويضات عن الأضرار المادية والبيئية والانسانية التي لحقت بمجتمعاتهم ومزارعيهم جراء مشاريع دول المنبع التي تم إنشاؤها بخلاف الاتفاقيات المشتركة وخارج قواعد القانون الدولي .

تاسعا – تفعيل دور وطاقة العمل العربي المشترك المعطلة وتحديداً دور مؤسسات جامعة الدول العربية المتخصصة بهذا الشأن، فالدول العربية تتحكم بأهم ممرات ومضائق التجارة في العالم وكذلك مركز الطاقة في العالم.

عاشرا – الخبرة الاوربية، بالنظر للحساسيات العالية المتراكمة تاريخيا بين الدول المعنية في أزمات المياه في الشرق الأوسط، تعد الوساطة الاوربية أمراً مقبولاً نتيجة الثقة العالية في مصداقيتها وخبراتها العالية للمساعدة في حل هذه الأزمات المركبة سياسيا – فنيا.

أحدى عشر – وقف الدعم والتمويل الغربي لمشاريع تركيا وأثيوبيا لعدم التزامهما بضوابط وقواعد القانون المائي الدول، الأمر الذي قد يهدد السلم والامن الدوليين ، فحروب المياه الطاحنة التي قد تنشأ مستقبلاً جراء هذه المشاريع التي يتم توظيفها سياسياً ضد دول المصب وما قد يترتب عليها من مجاعات وصراعات قد يأتي على شكل موجات من اللاجئين وجماعات متطرفة الى أوربا ، لذلك من مصلحة أوربا المساهمة في استقرار المنطقة المشتعلة أصلاً حفاظاً على أمنها القومي، وذلك من خلال وضع شروط للتمويل تتعلق بالالتزام بقواعد القانون المائي الدولي وعدم التعسف.

اثنا عشر – رفع مستوى وفود التنسيق المشترك للجان الفنية بإشراف أممي لوضع قاعدة بيانات مشتركة حيث من الملاحظ عند دراسة هذا الملف وجود تعمد في عدم إعطاء الإحصائيات والبيانات الصحيحة المتعلقة بحقيقة الأزمة من قبل جميع الدول المعنية، الأمر الذي يزيد من تعقيدات الحل.

ثلاثة عشر – حل المشاكل الموروثة بين الدول المتشاطئة سواء المتعلقة بالحدود أو دعم حركات المعارضة المتبادلة، التي كثيرا ما يتم زج ملف المياه كورقة ضغط سياسية فيها خلال المفاوضات، من شأن تفكيك وحل هذه المشاكل تمهيد الطريق لعزل ملف المياه الحساس بعيداً عن التقلبات السياسية وتأثيرات الدوافع الخارجية.

المصادر

١ - عبد الغني محمد عبد العزيز، السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٨.

٢ - سارة حامد علي، الأمن المائي في العلاقات العراقية – التركية منذ عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١١٤، وكذلك أنظر: عادل شريف الحسيني ومحمد عزالدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول، بحث منشور، a.sharif@surrey.ac.uk ، ص ٨.

٣ - محمد صبري أبراهيم، السياسة المائية في العراق وإنعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٧، ص ٨٨
٤ - مثنى محمد تركي، أزمة المياه بين دول حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢، ص ـ٧٠، نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي – دراسة في الجغرافية السياسية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٠.
٥ - شاكر عبد العزيز المخزومي، في طريق العطش – أزمة المياه في العراق وبعض الدول العربية، دار ورد الأردنية للنشر، عمان، ٢٠١١، ص ٢٤، جابر إبراهيم الراوي، شط العرب في المنظور القانوني عبر التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٠.
٦ - المصدر السابق ، ص١٤ .
٧ - محمد جواد علي المبارك ، أثر المياه في العلاقات بين الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٤، ص١١.
٨ - شاكر عبدالعزيز المخزومي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩.
٩ - محمد صبري إبراهيم، نصف قرن للبحث عن حلول – المفاوضات بين الدول المتشاطئة حول حوضي دجلة والفرات، مركز النهرين للدراسات الأستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٠٤.
١٠-عبدالغني محمد عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨.
١١-عبدالغني محمد عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره ، ٥٩.
١٢-شاكر عبد العزيز المخزومي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨.
١٣- نوار جليل هاشم وسوسن صبيح حمدان، التحديات المستقبلية لمشكلة المياه في العالم العربي، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤ إسماعيل داود، المفاوض العراق – سد أليسو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٦٢.
١٤- نوار جليل هاشم وسوسن صبيح حمدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.
١٥- محمد جواد علي المبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٥.
١٦- نوار جليل هاشم وسوسن صبيح عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١.
١٧- عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص ١٣٦.
١٨- مثنى محمد تركي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤ .
١٩- مصطفى عبدالكريم مجيد ، أثر متغير المياه في العلاقات المصرية – الأثيوبية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠١٨ ، ص ١٧٥.
٢٠- المصدر السابق ، ص ٦١.
٢١- مثنى محمد تركي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.
٢٢- محمد صبري إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣١.
٢٣- محمد جواد علي المبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٥.
٢٤- ساره حامد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥.
٢٥-إسماعيل داوود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١.
٢٦-سارة حامد علي ، مصدر سبق ذكره ، ١١٦.
٢٧ - عباس سعدون رفعت، المسألة المائية في السياسة التركية أزاء سوريا والعراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٥٤.